العرب
الأربعاء 2021/09/08
السنة 44 العدد 12173

انتقادات واسعة لانفراد الغنوشي بالرأي في حركة النهضة التونسية

عماد الحمامي: الغنوشي تحول إلى دكتاتور كامل الأوصاف وانتهى سياسيا

يتعاظم الشرخ السياسي في حزب حركة النهضة التونسية، في ظل توسع دائرة المعارضين لسياسة رئيس الحركة راشد الغنوشي وانفراده بالقرار داخل الهياكل، حيث بات مصدر قلق لبقية القيادات وعبئا على الحركة، وسط تأكيدات بتحويله الحزب إلى ملكية خاصة، ما ينذر بقرب خروجه من الباب الصغير للمشهد.

خالد هدوي

تونس – انتقدت قيادات في حركة النهضة، واجهة الإسلاميين في تونس، اعتماد رئيسها راشد الغنوشي سياسة الانفراد بالحكم والتسيير الشخصي لهياكل الحركة، كما يرى مراقبون أن الرجل أصبح يؤسس لحكم فردي بممارسة دكتاتورية ستعجّل بنهايته السياسية.

وقال القيادي المجمدة عضويته بحركة النهضة عماد الحمامي، إن "رئيس الحركة راشد الغنوشي تحوّل إلى دكتاتور كامل الأوصاف".

واعتبر الحمامي في حوار له نشرته جريدة الشروق المحلية، الثلاثاء، أن "الغنوشي انتهى سياسيا"، مشددا على "ضرورة أن تقطع النهضة مع الإسلام السياسي وتتحول إلى حزب مدني يخدم التونسيين".

وترى قيادات في الحركة أن النهضة تحتاج إلى ضخّ دماء سياسية جديدة قادرة على إيجاد تصورات وأفكار يمكن أن تغير الحزب، محمّلة الغنوشي وفريقه مسؤولية الإخفاق السياسي.

عبيد البريكي

الغنوشي يقصي كل من يخالفه الرأي وهو منته سياسيا

وأفاد القيادي في الحركة والمستقيل مؤخرا من المكتب التنفيذي محمد خليل البرعومي، بأن "النهضة الآن تطرح على نفسها جملة من الأسئلة، وهناك أخطاء مرتكبة في علاقة بالتسيير والبرامج والتخطيط في إدارة النهضة".

وأضاف في تصريح لـ"العرب" أن "كل من تحمّل مسؤولية قيادية في الحركة يتحمّل أيضا المسؤولية الجماعية"، قائلا "بعد الخامس والعشرين من يوليو، استقلت من المكتب التنفيذي وحمّلت المسؤولية للقيادة، لكنها لم تنصت إلى مشاغل الشارع، وهناك جزء تمسك بالقيادة، وهذا غير أخلاقي".

وتابع البرعومي "الغنوشي يتحمّل مسؤولية الإخفاق مع كامل الفريق، وخطأه أنه عوّل على أشخاص لا تتوفر فيهم الكفاءة، وهو الآن لا يرغب في تجديد بقائه ومستعد للتنازل".

وأردف "على الغنوشي الآن أن يخرج من الضغوطات الداخلية، ويتوجه نحو التغيير والإصلاح بقيادات شبابية، وإذا أرادت النهضة أن تجدد نفسها فعليها أن تضع جيلا شبابيا سياسيا جديدا، والمعركة الآن لا بد أن تخاض بسواعد جديدة".

وأكدت قيادات في الحركة أن توجهات الغنوشي اتسمت بقدر كبير من الدكتاتورية والتفرد باتخاذ القرار، ما تسبب في تصعيد حالة الاستقطاب السياسي في البلاد.

ولا تزال تلك القيادات تطالب الغنوشي بالاستقالة للحفاظ على ما تبقى من هيكل الحركة، والإعلان عن عقد المؤتمر العام في أقرب وقت، لاختيار قيادات جديدة تكريسا لمبدأ التداول السلمي على القيادة.

وترى أوساط سياسية أن الغنوشي حوّل النهضة إلى ملكية خاصة يتصرف فيها كما يريد ووفقا للتوجهات التي يراها مناسبة، فضلا عن كونه يؤسس لحكم فردي سيفضي إلى نهايته سياسيا.

وأفاد عبيد البريكي، أمين عام حركة تونس إلى الأمام، بأن "الدكتاتورية لا تتم عبر مسار تشاركي، والمسار العام في النهضة مبني على حكم الفرد، والغنوشي على رأس الحركة منذ أربعين سنة".

وأضاف في تصريح لـ"العرب" أن "الغنوشي يسعى لإقصاء كل من يخالفه الرأي، وأكبر دليل على ذلك حلّ المكتب التنفيذي للحركة منذ أيام، وكان يزور تركيا وليبيا والجزائر وهو رئيس للبرلمان، وهذا مظهر من مظاهر الدكتاتورية".

وتابع البريكي "الغنوشي لن يتراجع عن هذا التمشي، وهناك جزء كبير من القيادات داخل النهضة أصبح يرفض توجهاته، لكن بعض القيادات الأخرى تساند الغنوشي خدمة لمصالحها الضيقة، وهي مجموعة صغيرة تتمسك به على رأس الحركة".

واستطرد "الغنوشي انتهى سياسيا، لأنه عندما وجه دعوة لأنصاره للنزول إلى الشارع بعد قرارات الرئيس التونسي، لم يستجب الأنصار لندائه، ولم يلبّ الدعوة إلا القليل منهم".

ويرى متابعون للشأن التونسي أن إقالة الغنوشي مسألة وقت ليس أكثر. كما أشارت مصادر مقربة من الحركة إلى رغبة عدد من القيادات في الإعلان عن إقالته في الفترة الأخيرة، لكن تم التراجع عن ذلك بعد تدخل قيادات بارزة من التنظيم الدولي للإخوان، طالبت بمهلة لإقناع الغنوشي بالأمر، حفاظا على مكانته داخل التنظيم.

وتجري نقاشات حادة خارج مؤسسات الحركة، تضم قياديين، تتفق حول حقيقة أن الغنوشي انتهى سياسيا، وعليه أن يستقيل في أقرب وقت.

وفي وقت سابق، قرر الغنوشي حل المكتب التنفيذي للحركة.

وقال بيان للحركة إنه "تفاعلا مع ما استقر من توجّه عام لإعادة هيكلة المكتب التنفيذي، فقد قرر رئيس الحركة إعفاء كل اعضاء المكتب التنفيذي، وإعادة تشكيله بما يستجيب لمقتضيات المرحلة ويحقق النجاعة المطلوبة".

وشهدت الحركة موجات متلاحقة من الغضب الداخلي من قبل الكثير من قياداتها، وخصوصا من مجلس شبابها الذي يحمّلها مسؤولية عدم الإنصات إلى الناس، وارتكاب الأخطاء المتتالية التي أوصلتها إلى الوضع الراهن، خصوصا بعدما أضاعت العديد من الفرص التي كان يمكن أن توظفها لصالحها تحت وطأة معارك الهيمنة والإقصاء داخلها.

وأكد وزير الصحة السابق والقيادي في النهضة عبداللطيف المكي أن "أخطاء الحركة تراكمت في السنوات الأخيرة وأدت إلى ابتعادها عن المطالب الشعبية للفئة المتوسطة".

وقال في تصريح لإذاعة محلية "إن مسألة إدارة الوفاق مع نداء تونس والرئيس الراحل الباجي قائد السبسي كانت من الأخطاء الكبيرة للنهضة، لأنها أدارت الوفاق دون أجندة اقتصادية وتنموية واجتماعية ودون حوكمة لمقاومة الفساد"، مضيفا أن "الحركة كان عليها أن توقف الوفاق وتعيد الأمان للتونسيين".

يد فارغة والأخرى لا شيء فيه

حزب «الأحرار» المغربي يستقطب وجوها فنية للتموقع في الانتخابات

محمد ماموني العلوي

الرباط – لجأ حزب التجمع الوطني للأحرار المغربي إلى استقطاب أسماء فنية معروفة بالبلاد، بهدف التموقع في الانتخابات التي تجرى الأربعاء الثامن من سبتمبر الجاري.

وقرّر الحزب تزكية الممثلة فاطمة خير مرشحة كوكيلة للائحة الجهوية للنساء في جهة الدار البيضاء سطات، إلى جانب الممثلين سعيد آيت باجا وسعد التسولي وآخرين.

وأكدت الوجوه الفنية ضرورة انخراط الفنانين في السياسة، بهدف الإسهام في تنصيص القوانين الخاصة بالقطاع، والمشاركة في تقديم مقترحات للنهوض بوضعية الفن والفنانين.

ودخل الممثل المغربي بنعيسى الجيراري غمار الاستحقاقات الانتخابية المقبلة تحت غطاء الفيدرالية الوطنية للفنانين التجمعيين، بهدف الدفاع عن مطالب الفنان المغربي وردّ الاعتبار له فنيا واجتماعيا وماديا، والمساهمة في التغيير من داخل المؤسسة الحزبية.

وقال في تصريحات صحافية "إننا وضعنا ثقتنا في هذا الحزب لأن المواطنين تعبوا ونريد أن نعبر بهذا البلد إلى الأمام، ولأن قيادة هذا الحزب اشتغلت منذ الانتخابات الفارطة وتواصلت بشكل جيد مع المواطنين ومنهم الفنانون من أمثالي الذين يعيشون الهشاشة والتهميش"، مضيفا أن "البرنامج الانتخابي للحزب واقعي وسنحققه خصوصا في القطاع الثقافي والفني".

وأكد رشيد لزرق أستاذ العلوم السياسية والقانون الدستوري، أن "ترشح الفنانين للانتخابات هو حق يكفله الدستور لكل المواطنين وفق محددات معينة، بغاية تعمد استمالة أصوات الناخبين من وراء تزكية أسماء معروفة سواء في مجال الفن أو الرياضة".

وأضاف في تصريح لـ"العرب"، أن "الفنان هو مواطن قبل كل شيء يملك حرية الانتماء الحزبي والعمل السياسي، وللفنانين الحق في الوصول إلى الهيئات التمثيلية باعتبارها مؤسسات تمثل جميع فئات ومكونات المجتمع المغربي، وتسمح لهم بالمشاركة في صنع القرار السياسي وإثارة قضايا تهم المواطنين عموما والفنانين بشكل خاص".

ودخلت "الفيدرالية المغربية للفنانين التجمعيين"، المنظمة الموازية لحزب التجمع الوطني للأحرار، على خط تصريحات رئيس الحكومة السابق والأمين العام لحزب العدالة والتنمية عبدالاله بنكيران، بعدما اتهم مؤخرا المنتسبين للفيدرالية الفنية بموالاة رئيس حزبها عزيز أخنوش، والترويج لبرنامجه الحزبي، مقابل الحصول على رشاوى.

وفي رده على تصريحات بنكيران أكد الممثل المغربي بنعيسى الجيراري مشاركته اللائحة الحزبية، مشيرا إلى أن "فيدرالية الفنانين التجمعيين سترد على كل إساءة يوم الثامن من سبتمبر، وأن الرد سيكون انتخابيا بتحقيق نتيجة إيجابية على مستوى الدائرة التي يتواجدون بها في الدار البيضاء".

وحسب أرقام المندوبية السامية للتخطيط، (رسمية)، تهيمن جهة الدار البيضاء سطات على ما يقارب من خمس الناخبين الجدد بـ19.1 في المئة، وتأتي جهة مراكش آسفي في المرتبة الثانية بـ13.6 في المئة، تليها الرباط سلا القنيطرة بـ13.1 في المئة، وفاس مكناس بـ12.2 في المئة.

ونفى كل من فاطمة خير وبنعيسى الجيراري وسعد التسولي وسعيد أيت باجا وفريد الركراكي وفضيلة بن موسى ومحمد نجاح وحسن هموش، أن يكون قد تم استقطابهم من طرف قيادة الحزب بل هم من اقتنعوا ببرنامج الحزب كواجهة للدفاع عن مطالب الفنان المغربي الذي يعيش وضعا اجتماعيا مزريا.

رشيد لزرق

اختيار الأحزاب لأسماء معروفة يتنافى ومبدأ العمل السياسي

وأضاف هؤلاء أن "الحزب يمتلك طاقات كبيرة استطاعت الإنصات لمطالبنا واقتنعت بأننا سنقدم للحزب قيمة مضافة".

وعملت الفيدرالية المغربية للفنانين التجمعيين، منذ تأسيسها نهاية مايو الماضي، على إقناع الفنانين من مختلف جهات البلاد بمشروع التجمع الوطني للأحرار وتأطيرهم في المجال السياسي وتشجيعهم على المشاركة الفاعلة في السياسة، فضلا عن تقديم وثيقة مشروع إطار، تضم تصورات أولية للقضايا الثقافية والفنية، وتعزيز الرؤية الاستراتيجية للحزب وتقديم مقترحات عقلانية وواقعية للرقي بالثقافة والفن.

وتتقلد فاطمة خير منصب نائبة الرئيس داخل "الفيدرالية المغربية للفنانين التجمعيين"، مؤكدة أن "العمل السياسي ليس غريبا عن الفنان الذي يجسد شخصيات من عوالم السياسة وأفلام ومسلسلات يختلط فيها السياسي والاجتماعي في الأعمال الدرامية، وله الحق في الولوج إلى قبة البرلمان للمساهمة في صياغة قوانين تهم المجتمع والفنان على حد سواء".

أنصار الرئيس الموريتاني السابق يرفضون مثوله للتحقيق

نواكشوط – تظاهر عدد من أنصار الرئيس الموريتاني السابق محمد ولد عبدالعزيز الثلاثاء تزامنا مع مثوله أمام القضاء للتحقيق معه في تهم فساد وغسيل أموال يواجهها منذ أشهر.

وطوقت الشرطة مبنى المحكمة التي سيمثل فيها الرئيس السابق أمام ثلاثة قضاة، أعضاء ما يعرف بـ"قطب التحقيق" المختص في محاربة الفساد، ومنعت قوات مكافحة الشغب أنصار ولد عبدالعزيز من الاقتراب من المحكمة وأمرتهم بالانصراف.

وقال محامي الرئيس السابق، الشيخ محمدي لوكالة الأنباء الألمانية "د.ب.أ" إن "الرئيس السابق سيمثل أمام القضاء لإجراء مواجهة مع آخرين شملهم التحقيق في ملف الفساد".

ولم تعرف على الفور طبيعة المواجهة والمعلومات أو الوقائع التي سيواجه بها القضاة الرئيس السابق.

ويمتنع ولد عبدالعزيز عن الحديث للقضاة متعللا بـ"حصانته الدستورية"، التي يقول محاموه إنها تحميه من المساءلة في القضايا العادية وأمام القضاء العادي وإن متابعة الرئيس لا تجوز إلا في حالة الخيانة العظمى.

ووجه القضاء الموريتاني للرئيس السابق وإثنى عشر آخرين تهما بـ"الفساد وغسيل الأموال والإثراء غير المشروع وسوء استغلال الوظيفة".

الصراع يحتدم في هرم حزب جبهة التحرير الجزائرية

صابر بليدي

الجزائر – ظهر صراع جديد وبشكل مفاجئ داخل حزب جبهة التحرير الجزائرية بين تكتل الأمين العام ومناوئين له يريدون تنحيته من على رأس الحزب، وذلك مع استعداد البلاد لانتخابات محلية مقررة نهاية شهر نوفمبر المقبل، الأمر الذي يشتت صفوفه ويقلل من حظوظه في البقاء كقوة سياسية أولى في البلاد، بعدما استحوذ على الأغلبية في الانتخابات التشريعية الأخيرة.

ودخلت شخصيات بارزة ونواب في مجلس الأمة (الغرفة الثانية للبرلمان) في اتصالات حثيثة من أجل الدفع نحو انعقاد دورة استثنائية للجنة المركزية للحزب تكرس لسحب الثقة من الأمين العام أبوالفضل بعجي بسبب ما يعتبرونه فشلا في معالجة مشاكل الحزب ورأب الصدوع الداخلية وإحداث توافق بين الأجنحة الغاضبة والمقصيّة.

ويرمي خصوم الأمين العام للحزب إلى عقد الدورة المذكورة من أجل تسمية منسق وطني يقوم بتسيير شؤون الحزب مؤقتا إلى غاية عقد المؤتمر الحادي عشر الذي ينتخب خلاله أمين عام جديد قادرا على قيادة القوة السياسية الأولى في البلاد.

مطالب بالتغيير والإصلاح

واعتبرت دوائر حزبية أن قرار تخفيف الحراسة الأمنية للرجل الأول في حزب جبهة التحرير الوطني مؤشر قوي على بداية العد التنازلي لأيام أبوالفضل بعجي على رأس الحزب، وأن الحزب الذي ارتبط بالسلط المختلفة في الجزائر يكون قد دخل في مرحلة مراجعة جديدة من طرف دوائر القرار الفعلي في السلطة.

وتداولت تقارير محلية أن عضو مجلس الأمة فؤاد سبوتة وزميله أحمد بناي ورئيس المجلس صالح قوجيل عقدوا عدة اجتماعات مغلقة، ولأن المجموعة هي التي رفعت لواء التمرد على أبوالفضل بعجي، فإن مصادر تتحدث عن استقرار الرأي لدى هؤلاء على "فرض قيادة تنسيق جماعية يكون صالح قوجيل على رأسها، وتتولى التحضير للمؤتمر".

وصعد أبوالفضل بعجي الذي يعدّ من جيل الشباب إلى رأس الحزب خلال دورة اللجنة المركزية المنعقدة خلال صائفة العام الماضي، ومنذ التحاقه بمنصبه شرع في إجراء تعديلات داخل مؤسسات وهياكل الحزب بشكل ثبت العناصر الموالية له، وتخلص من المناوئين، غير أن عدم الإجماع على شخصه استمر داخل صفوف الحزب، واعتبر المناوئون له أنه يفتقد إلى الشخصية القادرة على المسك بزمام الحزب، فعلاوة على أنه القوة السياسية الأولى في البلاد، يضم في صفوفه الحزام البشري الموالي للسلطة والصقور الدائرة في فلكها.

وذكرت التقارير بأن الجناح المتمرد على الأمين العام سبق له أن تقدم لوزارة الداخلية والجماعات المحلية للحصول على رخصة عقد اجتماع الهيئة المذكورة، غير أن الوزارة لم تتفاعل بشكل إيجابي مع الطلب، مما اعتبر عدم وضوح للرؤية حينها لدى السلطة حول الحزب، وأن القرار لم يحسم بعد حول مصير بعجي.

حسين خلدون

حل الأزمة يجب أن يكون بعيدا عن أي استحقاق سياسي

ويسعى "المركزيون" الغاضبون لفرض دورة طارئة من أجل سحب الثقة من بعجي وقد قدموا طلبا في وقت سابق لوزارة الداخلية من أجل منحهم رخصة عقد اجتماع، غير أن الوزارة تجاهلت الطلب ولم ترد عليه رغم إرفاقه بتوقيعات يصر خصوم بعجي أنها بالعدد الكافي.

ولا يستبعد متابعون لشؤون الحزب أن يقدم الأمين العام للحزب استقالته امتثالا للضغوط المتصاعدة على شخصه، خاصة إذا تأكدت لديه معطيات بأنه لم يعد مرغوبا فيه من طرف السلطة، وأن سحب الحراسة الأمنية المرافقة له رسالة تمهيدية لقرب نهايته في قيادة الحزب.

ومع ذلك يبدي أنصاره في مختلف الهيئات المركزية والمحلية تجاهلا لما يدور حول نهاية مرتقبة لبعجي، ويصرون على أن الإصلاحات التي أجراها الرجل أزعجت الكثيرين، لاسيما بعد حفاظ جبهة التحرير الوطني على صدارة القوى السياسية في البلاد غداة الانتخابات التشريعية الأخيرة التي استحوذ فيها على مئة وخمسة مقاعد من مجموع أربعمئة ومقعدين، وأن الاستعداد جار حاليا للحفاظ على نفس المكاسب في الانتخابات المحلية القادمة.

وفي المقابل أشار النائب والقيادي السابق حسين خلدون إلى رغبة تيار داخل الحزب يفضل عدم الذهاب إلى الاستحقاق الانتخابي المذكور، والتفرغ لإصلاح الإخلالات المستشرية في الحزب، على اعتبار أن هذا الخيار سيجنب جبهة التحرير الوطني في الظرف الراهن الزحمة والمناورات التي تستعر داخله كلما حل موعد انتخابي.

وذكر المتحدث بأن "حل أزمة الحزب يجب أن يكون بعيدا عن أي استحقاق سياسي، لأن ذلك يزيد من حدة الصراع الداخلي ويجعل الأطراف تفكر بمنطق الربح والخسارة بعيدا عن مصلحة الحزب والوطن مما ينتج عنه تشتت الصفوف أكثر مما هي عليه اليوم، وأن النأي بالحزب عن الانتخابات المحلية المقبلة هو الموقف السديد في تصوري من أجل التفرغ التام لإعادة بناء الحزب ورد الاعتبار للمناضلين الحقيقيين الذين ابتعدوا عن الحزب لأسباب مختلفة".